**الأنظمة السياسية وتفعيل عملية الانتقال الديمقراطي**

**) النظريات، الآليات، الفاعلون (**

**Political systems and the activation of the democratic transition**

**Theories, mechanisms, actors**

د عـتـيـق السعــيد

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء

المملكة المغربية

* **Article Abstract**

**The phenomenon of democratic transition is one of the most important issues that has occupied the attention of political thinkers and researchers, as democracy has become the first in the ladder of political standards, which has made it a demand among the first social demands, but one of the first necessities and needs that the citizen has become in urgent need of, as democracy is the result of a continuous and accumulated historical development contributed by many nations**

**Democracy is no longer limited to the concept of the system of government, but has become a method of political practice, as well as a recipe for the political or social movement of an individual, group or system, as the democratic transition is a process to which societies are transformed through the reform of their political institutions, through many processes and procedures, linked to the nature of political parties, the structure and legitimacy of political power, the pattern of culture prevailing in them and the future of the political system, which is undergoing a democratic transition, and is going through a transition from a political system In terms of activating democracy towards a gradual transition to a democratic system at the level of state institutions and the consolidation of human rights freedoms.**

* **تقديم عام**

 تحتل عملية الانتقال الديمقراطي في الأنظمة السياسية في الوقت الراهن أولوية كبرى، حيث تزايد الاهتمام ﺑﻬا في خضم التحولات الجوهرية والمتسارعة التي تعرفها الساحة الدولية في عصر العولمة ومجتمع الاقتصاد الحر، لاسيما أن قيم الديمقراطية لم تعد كما كان يتصورها البعض كعملية مستنبطة من الثقافة الغربية، بل هي تعبير عن ثقافة عالمية ترسخت منذ قرون طويلة في مواجهة الاستبداد و أركانه، و إن كانت الحضارة الغربية قد ساهمت بدرجة كبيرة في تفعيلها و ترسيخها و وضعت إطارها الفلسفي و المعرفي، وبالتالي شهدت النظم السياسية العربية تحولات متسارعة، خاصة عقب انتهاء الحرب الباردة و اﻧﻬيار الاتحاد السوفياتي و ما تبعه من دول المنظومة الاشتراكية في شرق و وسط أوروبا، إذ لم يعد للكثير من الدول التي تبنت الاشتراكية خيار سوى الاندماج في المنظومة القيمية الرأسمالية القائمة على الديمقراطية و الحرية و اقتصاد السوق عله ينقدها من مأزقها الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي([[1]](#footnote-1)).

إن عملية الانتقال الديمقراطي واحدة من أهم الملامح الرئيسية التي يمكن من خلالها وصف للتطور السياسي الذي تعرفه الأنظمة السياسية، فالديمقراطية التي نحاول فحص عملية الانتقال نحوها، تعتبر شكلاً من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب مصدر السلطات، وعلى أساس أن النظام السياسي يجب أن يعمل بحيث يعبِّر عن الإرادة العامة، ويكفل العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار؛ على اعتبار ان كل نظام سياسي هو صورة لمادة اجتماعية، أي هو تجسيد لنسق اجتماعي تعتمل فيه عوامل طبيعية وثقافية، اجتماعية وسياسية، تاريخية وبيئية، وتتصارع لتوجيه سيرورته.([[2]](#footnote-2)) و بالتالي فقياس الديمقراطية في الدولة قياسا لمدى المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار المتعلق بمصيرهم في نهاية الأمر، ولوجود ومأسسة الوسائل والسبل التي تتيح هذه المشاركة، إضافة إلى تمكن المواطنين من استخدامها

 لقد عرف الوطن العربي خلال الفترة الأخيرة حراكاً سياسياً واضحاً تجلى في الأطروحات التي تنادي بضرورة التغيير والتحديث السياسي على مستوى الأدوار والتفاعلات الواقعة في حركية النظام السياسي، وهذه الضغوط تراوحت بين الحركات الاحتجاجية الداخلية/الشعبية نظراً إلى التأزم الحاصل والظروف التي تعيشها المجتمعات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة العوامل الخارجية والضغوط التي فرضتها المؤسسات الدولية من أجل إعطاء دور أكبر للمنظمات المدنية، وضرورة فتح المجال أمام التعددية السياسية([[3]](#footnote-3)).

يواجه البحث العلمي في العلوم السياسية، والاجتماعية بالوطن العربي العديد من المشاكل، لعل أبرزها عدم دقة المفاهيم، وصعوبة تحديد مقاييس متطورة لقياس الظواهر الاجتماعية، وتعتبر إشكالية الانتقال الديمقراطي من بين المفاهيم والمصطلحات التي لا تعرف الجمود فهي متغيرة بتغير النسق الذي تتواجد فيه بالإضافة إلى تأثيرها وتأثرها بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول، لذا نسعى في هاته المقالة العلمية على دراسة نظرية الديمقراطية وترابطها بمجموعة من المفاهيم المرتبطة بها. وكذا تبيان النظريات، والآليات، وأيضا الفاعلون في حفل الانتقال الديمقراطي

* **الكلمات المفاتيح للمساهمة كمفاهيم تحليلية:**

سنعمد من خلال هاته المساهمة على تفكيك اشكاليتها وفق مقاربة تحليلية مبنية على جملة من الكلمات المفاهيم كمفاتيح الدراسة والتحليل، ويتعلق الأم بـ: الأنظمة السياسية، الانتقال الديمقراطي، الدمقرطة، التحول الديمقراطي، الانفتاح السياسي، النظريات، الآليات، الفاعلون

* **أهمية البحث وأهدافه**

إن التطرق الى مجال الانتقال الديمقراطي بالبحث والدراسة يدفع الى تفكيك الإشكالات الغامضة في هذا المجال، ذلك بالاعتماد على آليات الانتقال الديمقراطي واتجاهات مما يستلزم تأصيلا نظريا لبعض المفاهيم ذات الصلة بعملية الانتقال الديمقراطي وباقي المفاهيم الأخرى المرتبطة به

تحاول المقالة العلمية تقديم قراءات تحليلية للمفهوم، والمدارس النظريات، وكذا الآليات، تم تسليط الضوء على دور الفاعل في ضمان تفعيل سليم لعملية الانتقال الديمقراطي، كما تسعى هاته المقالة من خلال البحث على تحديد بعض الإكراهات والعوائق التي يمكن أن تواجه عملية الانتقال الديمقراطي.

* **الإشكالية الرئيسية:**

بناء على ما تقدم نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: إلى أي حد تتبنى الأنظمة السياسية عملية الانتقال الديمقراطي، من خلال التفعيل السليم للنظريات وأسسها بالموازاة مع تحضير الأليات الاساسية لنجاحها وديمومتها بشكل يضمن فعاليتها؟

* **مناهج البحث العلمي المعتمدة**

سيتم الاعتماد على منهج تحليل المضمون لقراءة مضامين الدساتير سواء من حيث الشكل أو المحتوى، كما نستند إلى المنهج النسقي الذي يوفر أدوات لتفسير تبني مبادئ الديمقراطية، ودورها في تفعيل وترسيخ عملية الانتقال الديمقراطي، ومدى قدرة الأنظمة السياسية على التكيُّف مع المتغيرات الداخلية أو الخارجية بناءً على طبيعة بنية نسقها، وعبر ما تطرحه من مخرجات سياسية ودستورية استجابة للديناميات المجتمعية المفرزة

* **التصميم:**

لتفكيك هاته الإشكالية سنقسم هده الدراسة حسب منهجية تقوم على أربع محاور.

* **المحور الأول: في فهم ماهية عملية الانتقال الديمقراطي بالنظم السياسية**
* **المحور الثاني: نظريات عملية الانتقال الديمقراطي في تفاعلها مع التطور التاريخي**
* **المحور الثالث: آليات تفعيل الانتقال الديمقراطي بين الثابت والمتغير**
* **المحور الرابع: دور الفاعلون في ضمان التفعيل السليم للانتقال الديمقراطي**
* **على سبيل الختم**

.

* **المحور الأول: في فهم ماهية عملية الانتقال الديمقراطي بالنظم السياسية**

يعتبر مفهوم الانتقال الديمقراطي من المفاهيم الخلافية في العلوم السياسية من حيث وصفه مفهوما يتسم بالحداثة ويتميز بالكثير من المرونة، فهو مفهوم يلازم  بشكل مستمر مدى نضج الأنظمة السياسية داخل بنيات المجتمعات وتحولاتها المستمرة، على اعتبار انه بمثابة عملية جد معقدة تهدف الانتقال الى الديمقراطي عبر تحول يمس النظام في جميع جوانبه، سواء علق الامر بالنخب السياسية، أو الهياكل والمؤسسات بالدولة، وكل التحولات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المتلاحقة، جعلت منها عملية جد معقدة تتبنى مداخيل تفعيل متعددة في مختلف القطاعات بالدولة، و بالتالي هذا ما يجعله كمفهوم يرتبط بالعديد من المصطلحات السياسية والقانونية التي تتقاطع فيما بينها في فلك العديد من المفاهيم ذات الصلة بمجال الدمقرطة، هاته الأخيرة تستلزم في المقام الأول تفكيك المتغيرات السياسية ذات الصلة بها، وفي مقدمتها؛ الديمقراطية والإصلاح السياسي؛ والتحول و كذا الانفتاح الديمقراطي. ففي الوقت الذي نلمس فيه أن هذه المفاهيم تمتاز بقدر من التداخل والتقاطع، نراها تتمتع في الوقت نفسه بقدر من بعض الاختلافات الجزئية والتفصيلية، وهي كلها مفاهيم تجعل من مفهوم الانتقال الديمقراطي مفهوما يتطلب توفر الكثير من المؤشرات وتخطيه العديد من المقاييس حتى يحقق غايته وأهدافه في الحقل السياسي

لقد اختلفت التعريفات المرتبطة بمفهوم الانتقال الديمقراطي([[4]](#footnote-4))، حيث ان عدد من الدراسات سواء العربية أو الأجنبية تقارب جوانبه من زوايا مختلفة ورؤى متعددة، نجد أن Philippe Schmitter يعتبره بمثابة عملية تطبيق القواعد الديمقراطية الحقة المتعارف عليها و التي حققت إجماع النخب السياسية، سواء في المؤسسات التي غابت عنها سمات الدمقرطة، أو امتداد هذه القواعد لتشمل الأفراد أوالجماعات([[5]](#footnote-5))، كما يشير معنى الانتقال الديمقراطي بصفة عامة إلى تحول النظام السياسي من صيغته الغير الديمقراطية إلى صيغة أخرى تتسم بالديمقراطية الداخلية، وبالتالي هاته العملية تعد نتاج تحول اﻟﻤﺠتمعات عن طريق آليات مختلفة، إلى تعديل تدبير مؤسساﺗﻬا من خلال إجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية، وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السائدة وشرعية السلطة السياسية وغيرها.([[6]](#footnote-6))

من أجل ذلك تعتبر عملية الانتقال المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، بمعنى انها فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تعديل دعائم نظام سياسي تغيب فيه ملامح الديمقراطية، وقد تسود فيه أوجه السلطوية، الى مرحلة تبني سياق تحولات تدعم عملية تفكك النظام السلطوي، و اعتماد تعديلات شاملة ومتكاملة تمس في جوهرها تكريس الدمقرطة في شتى المجالات([[7]](#footnote-7))، و من ثم يقصد بالانتقال الديمقراطي تراجع أنظمة الحكم السلطوية بكافة أشكالها لصالح الأنظمة الأكثر انفتاحا على الديمقراطية.

لقد اختلف العديد من الباحثين والدارسين المهتمين بحقل علم السياسة حول مفهوم الانتقال الديمقراطي، حيث نلمس تقارب في الأفكار واختلاف في تناولها لماهيته، لذا سنعمل على تقديم بعض التعريفات والمفاهيم التي من شأنها تيسير فهم هذا المفهوم كما يلي:

* **تعريف S. Huntington**: الانتقال الديمقراطي كونه:" عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح يضمن المشاركة والتداول على السلطة "([[8]](#footnote-8)) ومنه يتبين أن S. Huntington قسم مرحلة الانتقال الديمقراطي إلى ثلاثة مراحل رئيسية و هي كالاتي:
* **المرحلة الأولى**: تعتبر مرحلة التحول، حينما تقرر النخب السياسية بالدولة التحول نحو بناء مؤسسات ديمقراطية تحترم الفصل بين السلطات، وتتعزز ضمان حقوق الإنسان والحريات العامة في ظل دستور ديمقراطي وانتخابات نزيهة منتجة للديمقراطية الداخلية
* **المرحلة الثانية:** مرحلة الإزاحة، وهي المرحلة التي ينهار فيها النظام السلطوي نتيجة فشله في تدبير ملفات مؤسسات الدولة وبالتالي يتشكل في الساحة السياسية غياب لمختلف المبادئ الديمقراطية وتفاعلاتها وبالتالي يطاح به من قبل المعارضة أو من قبل الشعب او هما معا
* **المرحلة الثالثة:** تعتبر مرحلة الانتقال، والتي تشهد عملية الانتقال نحو دمقرطة المؤسسات وترسيخ نظام وقيم ديمقراطية جديدة، بدستور ديمقراطي يضمن الحقوق و الحريات، هاته المرحلة تتميز بالقطيعة مع جميع ممارسات العهد القديم.
* **تعريف محـمد عـابد الجابري:** يعتبر الانتقال الديمقراطي على أنه الانتقال نحو الدمقرطة ذلك من خلال نهج الدولة التي لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع كما لا يقوم كيانها على المؤسسات بقدر ما يعلو من خلالها الأفراد والجماعات، ولا يتم التداول فيها للسلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها، الاعتماد على ثلاث اركان([[9]](#footnote-9)) و هي كمايلي :
1. **تكريس حقوق الانسان في الحرية والمساواة** وما يتفرع عنها من الحريات الفردية في الحق في التعليم والصحة والشغل وتكافؤ الفرص بين الجماعات والأفراد؛
2. **تداول السلطة داخل مؤسسات الدولة** بين مختلف القوى السياسية المتعددة من خلال تفعيل حكم الأغلبية مع مراعاة حقوق الأقليات؛
3. **ترسيخ دولة المؤسسات** حيث يقوم كيانها على مؤسسات مدنية وسياسية تعلو على منطق الفرد مهما كانت مراتبهم وطبقاتهم وكذا انتماؤهم العرقي والحزبي او الديني.

 بناء على ما تقدم يتبن أن الباحثين في مجال حقل الانتقال الديمقراطي يجدون صعوبة في تعريف دقيق لهذا المفهوم، و بالتالي يبقى بيان الأنماط والنظريات التي تبنى عليها عملية الانتقال الديمقراطي وعوامله من افضل الطرق لتحديده، كما اختلفت الأنماط والنظريات المفككة لهاته العملية الديمقراطية من باحث لآخر باختلاف المعايير التي تم استخدامها([[10]](#footnote-10))، أيضا يمكن القول أن الانتقال الديمقراطي يعد بمثابة العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية بما يشمله من دمقرطة مجموعة من الإجراءات، كحرية الانتخابات والمحاسبة السياسية والتداول على السلطة و الاستفتاء على دساتير ديمقراطيا

 هذا، وقد أكد الباحثون في الحقل السياسي أن التحول الليبرالي يمكن أن يكون مقدمة للانتقال الديمقراطي، هاته العملية تهدف بالأساس الى انتقال الحكومات من التدبير السلطوي إلى الأنظمة التعددية، وترسيخ مناخ سياسي أكثر ديمقراطية عبر نظام سياسي اجتماعي يوحد العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في وضع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، وبالتالي فعملية الانتقال نحو الديمقراطية تهدف في عمقها إلى تغيير النظام السلطوي، إلى نظام قائم على الديمقراطية سواء عن طريق ضغط المعارضة السياسية، أو القوى الخارجية أو تأثيرهما معا

ان أشكال أو أنماط أنظمة الحكم الديمقراطية تعرف اختلافات عديدة، حيث يمكن أن تتسم بالشمولية أو التسلطية ذات طابع مغلق سواء كانت أنظمة مدنية أو عسكرية، أو تعلقت بحكم الفرد أو حكم القلة، كما أن هناك حالات عديدة للأنظمة الديمقراطية التي يتم الانتقال إليها، من الانظمة التسلطية المغلقة إلى نظم شبه ديمقراطية تسعى لتحقيق التنمية السياسية([[11]](#footnote-11)) وتأخذ الانتخابات دريعة لديمقراطية حكما، بحيث يمكن أن تتحول هاته الانظمة إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريبا منه، على دلك فإن مفهوم الانتقال الديمقراطي يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة تشهد مراحل فرعية يتم خلالها انهيار النظام غير الديمقراطي القديم وبناء نظام جديد اكثر ديمقراطية، من أجل ذلك نجد أن عملية الانتقال تعتمد على عناصر النظام السياسي كالبيئة الدستورية والترسانة القانونية، والمؤسسات السياسية، وأيضا أنماط مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية...إلخ. بالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تعرف العديد من الصراعات والمساومات بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين في الدولة([[12]](#footnote-12)) .

بناء على ما تقدم يتضح ان هناك اختلاف يميز التحول الديمقراطي من الانتقال الديمقراطي يتمحور حول أن التحول الديمقراطي يعد مرحلة بداية تفعيل الانتقال الديمقراطي وتتميز بالصعوبة وكذا التعقيد، وبالتالي يساعد التحول الديمقراطي على الانتقال الى الديمقراطية، من خلال التغيير التدريجي للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدولة، بموازاة مع الأخذ بما تم تحقيقه من إصلاحات في الفترات السابقة والاستفادة منها، أما الانتقال الديمقراطي، فيعني الانتقال والمرور من مرحلة إلى أخرى عبر اعتماد أسلوب جديد مغاير في تدبير الشأن العام

ان مفهوم الانتقال الديمقراطي وما يرتبط به من مفاهيم "التحول الديمقراطي؛ والليبرالي؛ و الإصلاح السياسي؛ و التعددية السياسية" و غيرها من المفاهيم تتقاطع في مجال الدمقرطة بحسب الإرادة السياسية و التوافق السياسي و طرق وكيفية تبني الديمقراطية، كما أن هناك مراحل تمر ﺑﻬا عملية الانتقال: من النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية، و يتضح ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الدالة على وجود الانتقال: كالاتفاق على الدستور، و فتح اﻟﻤﺠال للحريات العامة، و وجود نظام تمثيلي يعبر عن تجسيد التعددية السياسية و التداول السلمي للسلطة الناتج عن انتخابات نزيهة، و فصل بين السلطات، بيد أن عملية الانتقال نحو النظم الديمقراطية لا تحدث في فراغ، و إنما هناك مجموعة من العوامل التي تتداخل وتدفع باتجاه الانتقال و منها العوامل الداخلية كدور القيادة النخبة السياسية في تفعيل الديمقراطية، واهتزاز شرعية الحكومات التسلطية نتيجة غيابها، وخلال تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى العوامل الخارجية كالضغوطات السياسة الدولية و الضغوطات الاقتصادية الدولية وظاهرة ما يعرف بعدوى الاحتجاجات الشعبية.

* **المحور الثاني: نظريات عملية الانتقال الديمقراطي في تفاعلها مع التطور التاريخي**

شكلت النظريات العلمية بشكل عام، والتي تهم الانتقال الديمقراطي بشكل خاص، اللبنة الأساس في بناء تصور واضح لهاته العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي كذلك الإطار الذي يمكن من خلاله قياس مختلف التفاعلات لاسيما في سياقات زمنية تمتاز بتداخل العديد من المتغيرات المستمرة، ارتباطا بذات الصلة اتفقت الكثير من الدراسات الفكرية حول ثلاثة مداخل رئيسية لتفسير نظريات الانتقال الديمقراطي تمثلت في ثلاث مدارس هي كالأتي:

1. **المدرسة الحداثية: أسسها Seymour Martin** يعتبر هذا الأخير بأنه عملية تعديل للبيئة الاجتماعية، لما يجعل الواقع المعاش يخضع للقواعد العامة غير الشخصية، بحيث يهدف التحديث السياسي إلى تنمية المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها وقصد رفع مستوى أدائها و انتاجها([[13]](#footnote-13))، وبالتالي يظهر بشكل واضح أن أفكار هاته المدرسة تبنى على الربط بين التقدم الاقتصادي والديمقراطية، بحيث تطلب توفر عدد من الشروط الاجتماعية والاقتصادية لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، ما يجعل المدرسة ترى أنه كلما ارتفع مؤشر النمو الاقتصادي ارتفع الدخل الفردي، ومن ثم انتشرت الخدمات كالتعليم والصحة والقضاء..، وبالتالي تحسين و تجويد ظروف العيش، الشيء الذي يرفع من نسبة المشاركة السياسية([[14]](#footnote-14))، وهو نفس الامر الذي جعل التنمية الاقتصادية والديمقراطية تتقاطعان في نفس التوجه، أي أن النظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطور إلا في ظل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا كوعاء مالي ييسر نمط عيشها
2. **المدرسة البنيوية: مؤسسها Barington Moore**، ترى هذه المدرسة في فكرها عملية الانتقال الديمقراطي بمثابة مفهوم بناء القوة والسلطة، قد يتغير تدريجياً عبر مراحل تاريخية طويلة، و بالتالي تقوم رؤية هذه المدرسة على ان الفاعلين في الدولة يكتسبون السلطة الاقتصادية داخل المجتمع([[15]](#footnote-15))، تم سرعان ما تبدأ الديمقراطية في الظهور تدريجيا كمحصلة لتحقيق نوع من التوازن بين القوى الفاعلة والطبقة الوسطى في المجتمع. و تعتبر المدرسة أن مسار الحداثة يتكون من ثلاثة مسارات مترابطة فيما بينها وهي المسار السلطوي و المسار الشيوعي، وأخيراً المسار الديمقراطي، فقد شكلت كل من الصين والاتحاد السوفييتي السابق، نظام الدولة الاشتراكية الذي فرض بالقوة ثورة فلاحية وعمالية، أما اليابان وألمانيا فقد شهدتا تطوراً رأسمالياً رجعياً، وأخيراً فقد شكلت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ثورة برجوازية كبيرة في تلك البلاد([[16]](#footnote-16))، و عليه تعد هذه المدرسة من المدارس الأولى التي ركزت على البنى الاجتماعية-الطبقية داخل المجتمعات، و على العلاقة التي تجمع مجتمع معين بمجتمعات أخرى، حيث انطلق (Barington Moore) بدراسة تطور المجتمعات الأخرى، مقارنا هذا التطور مع نماذج المجتمعات الغربية([[17]](#footnote-17))، في محاولة منه لفهم تعثرات هذه المجتمعات مقارنة مع النماذج الغربية، فقد خلص في دراسته لتفسير الأدوار السياسية للطبقة البرجوازية، وطبقة الفلاحين و ملاكي الأراضي، إلا أن التحول من المجتمع الزراعي الذي يصنف ضمن المجتمعات التقليدية انتقل إلى آخر صناعي حديث، وأيضا إلى اكتشاف الشروط التي في ظلها أصبحت هذه المجموعات القوى الأكثر تأثيرا في نظم الديمقراطية.
3. **مدرسة دينامية التحول التي أسسها (Dankwart Rustow)** يعتمد أصحاب هذه المدرسة على أن عملية الانتقال الديمقراطي تقوم من خلال دور النخب السياسية في عملية اتخاذ القرارات ، حيث تركز هذه المدرسة على أهمية الثقافة السياسية والتغيير السلمي للسلط وضرورة الحفاظ على الوحدة والتماسك الوطني، كما تعتبر المدرسة الانتقال الديمقراطي مرحلة تتطلب المرور من مراحل متعددة، المرحلة الأولى تتمحور حول الوحدة الوطنية: حيث تنبني هذه المرحلة على إجماع المواطنين حول مسألة الهوية السياسية للدولة، ثم تأتي بعدها المرحلة الثانية: المرحلة التحضيرية التي لا تخلو من الصراعات السياسية، الشيء الذي يدفع بالديمقراطية أن تتمخض من رحم الصراع القائم بالمجتمع، وليست نتاجا لتطور الحاصل بالدولة، وبعد ذلك تلي هاته المرحلة، مرحلة اللجوء للمساومة السياسية و التي ترتكز على بناء الدمقرطة في مختلف المؤسسات و القطاعات بالدولة.

نستنتج من خلال ما تقدم أن الانتقال الديمقراطي هو عملية الإجراءات التي يتم تبنيها من أجل الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي تساهم فيه القوى السياسية من نظام سياسي حاكم ومعارضة داخلية تم القوى السياسية الخارجية([[18]](#footnote-18))، بالرغم من محاولات كل طرف فيه إضعاف باقي الأطراف الأخرى، الا ان تكون الغلبة تبقى للقوى الديمقراطية المنتصرة في الصراع الداخلي، كما نستنتج أن عملية الانتقال الديمقراطي تعد عملية نسبية تؤدي بشكل تدريجي إلى تغيير الأنظمة السياسية من الإطار السلطوي نحو ترسيخ الدمقرطة التي تتسم بالديمومة، وهي عملية لا تخلو من انتكاسات بحيث من الوارد أن تفشل أو تتعرض إلى تحريف المسار و من ثم وجب اختيار النمط الأنسب لعملية الانتقال الديمقراطي بغية تفعيله في خصوصية و نمط الواقع السياسي السائد([[19]](#footnote-19)).

وعليه فإن عملية الانتقال الديمقراطي تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية والتنافسية في الحياة السياسية ([[20]](#footnote-20))، ويبرز ذلك من خلال إدخال تعديلات دستورية وقانونية وتنظيمية، و كذا قيمية وفكرية، و إعادة توزيع السلطة و النفوذ و توسيع دائرة المشاركة فيها، حيث يتعرض الجسد السياسي والاجتماعي نتيجة ذلك إلى جملة من التغيرات، و تحل قيم التغيير و التنوع و التنافس محل قيم الطاعة التي تسود نظام الحزب أو النظم السلطوية، كما تحل كذلك أنماط جديدة من السلطة أكثر تعقيدا وذات أبعاد متعددة تتضمن بناء تحالفات و الوصول إلى الحلول الوسط([[21]](#footnote-21)). وليتم ذلك وفق المنظور الإيجابي تعتبر التفاوضات والاتفاقات من بين أكثر الوسائل فعالية للقيام بأي انتقال ديمقراطي، بحيث تضمن بشكل سلس تقبل قواعد السياسة و الدمقرطة من قبل مختلف الفاعلين في الحقل السياسي للدولة

هذا، و لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي لابد من توفر البيئة التي تساعد على تفعيله في إطار حفظ الحقوق الفردية و الجماعية، حتى يتم في إطارها صياغة أسلوب و قواعد حل مختلف الصراعات بالطرق السلمية، وصولا إلى وضع دستوري ديمقراطي يضمن عقد انتخابات نزيهة و حرة، يوسع من خلالها نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارا لنمو النظام السياسي، ومؤشرا يدل على دمقرطته([[22]](#footnote-22))، و بالتالي فعملية الانتقال الديمقراطي تهدف إلى زيادة دور الأفراد و الجماعات في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التمكين و التمثيل، هذه الأخيرة تمثل شرطا لازما لكنه غير كاف رغم ضرورته لقيام الديمقراطية الغير مباشرة، و لتحقيق المسار السليم للديمقراطية لابد من توفر التعددية السياسية و الحريات و التخفيض من مركزية الدولة، تم الفصل بين السلطات القضائية و التنفيذية، والتشريعية.

لقد عرفت الأنظمة السياسية ذات السمات الديمقراطية تغييرات عديدة عبر التاريخ، حيت ابانت انها لا تقتصر على العصور الحديثة، على اعتبار أن العديد من الأنظمة عبر بقاع العالم كانت تعتمد على الانتخاب بغية تمثيل زعماء القبائل، وقد تبين أن بعض المناطق اعتمدت المؤسسات الديمقراطية علی مستوی القرية والعشيرة، وعليه فإن الديمقراطية الحديثة يعبرها البعض ماهي سوى مجرد ديمقراطية القرية والقبيلة لحقها التطور، والدولة التي يرتبط ظهورها بتطور سيرورة الدولة، بحيث حدث أول تحرك غربي نحو الديمقراطية في النصف الأول من القرن السابع عشر التی تبناها المواطنون فی هارت فورد والمدن المجاورة سنة 1938. ([[23]](#footnote-23))، كما مرت ظاهرة الانتقال الجماعي للدول نحو بناء الديمقراطية عبر عدة مراحل من اجل ترسيخ الانتقال الديمقراطي في العالم، فقد اجتاحت مطالب تفعيل الديمقراطية ما بين سنة 1974 و 1990، منذ احتدام أزمة النفط وما ترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية وحتى تفكك الاتحاد السوفياتي، وما نتج عنه من انهيار النظم الشيوعية في اوروبا الشرقية([[24]](#footnote-24))، حيث شكلت أطروحة المفكر Samuel Huntington  حول الموجة الثالثة للتحول الى الديمقراطية، نظرية مركزية للتحول الديمقراطي الذي اعتبر كبداية لمهد الديمقراطية منذ بدايتها سنة 1828، حسب المقياس الذي اعتمده بموجات مَدّ وموجات مضادة.([[25]](#footnote-25))

هذا، و أما على مستوى التفاعلات التي تشهدها النظم السياسية في سياق التطورات المتلاحقة، فقد ساهم التطور التاريخي لمفهوم الديمقراطية ([[26]](#footnote-26))وعدم ارتباطها بثقافة معين، جعلها تحيل في جوهرها عن عدم تبلور أشكالها إلا بعد تطور تاريخي طويل نجم عنه معاناة سياسية واقتصادية واجتماعية، الشيء الذي جعل من مفهومها يتميز بالاختلاف والغموض من حيث كونها تجسد مذهب أو شأن إجرائي، رغم أن الاتجاهات السائدة، ولا سيما المعاصرة تذهب إلى اعتبارها منهج لاتخاذ القرارات بغية التعايش السلمي بين الأفراد والجماعات، كما تعتبر الديمقراطية من الطرق المثلى لممارسة الحكم. لأنها من المبادئ والمقومات التي تتطلب وجود بيئة ملائمة لتفعيلها، كونها نظام يتسم بالتطور المستمر ويتكيف بحسب الظروف التي تشهدها المجتمعات([[27]](#footnote-27)).

لقد كانت أولى البدايات لبلورة الديمقراطية في المدينة الإغريقية أثينا، حيث عرفت هذه المدينة المهد الأول الذي طبق فيه الحكم الديمقراطي و ثم تثبيته، بحيث كانت تعتبر آنذاك القوانين اليونانية هي أساس البناء الديمقراطي، و مثلت الإرادة الإلهية مصدرا لهذه القوانين، ثم تدريجيا أصبحت هذه القوانين صادرة عن إرادة الشعب وكأنها اتفاق بين جميع الأطراف

لقد استندت كل هذه القوانين على مبدأ الاقتناع والاقناع، فأصبح جميع المواطنين بالدولة الإغريقية متساوون أمام القانون، وبهذا يقول المفكر بيركلسPerikles : إن سر تطور الحضارة اليونانية يكمن في طبيعة نهجها للنظام الديمقراطي، فالديمقراطية ليست مجرد تنظيما للسلطة، بل هو مجموعة من المبادئ والأخلاقيات التي تجتمع فيها العدالة بالحرية، بحيث تبرز أهميتها بالمقارنة مع مختلف أنظمة الحكم([[28]](#footnote-28)).

لقد استأثر الأرستقراطيون بثروة الدولة وتمادوا في استغلال الطبقة العمالية والفلاحين، وقد مكنهم هذا الاستغلال من رقي مكانتهم الاجتماعية و نفوذهم السیاسي مما جعلهم يهيمنون على النظام السياسي في الدولة، ونتيجة لتكدس الثروة لدى الأغنياء وتدني الحالة المعيشية لعامة الشعب، شهدت أثينا في القرن السادس قبل الميلاد أزمات اقتصادية حادة، حيث انتشرت المجاعة بين الفلاحين، مما ساهم في اختلال الأمن وتراكمت الديون على الفلاحين حتى باعوا أنفسهم عبيدا للأغنياء و بالتالي كانت أولى المطالب تتعلق بالعدالة الاجتماعية التي لا تستقيم دون تبني الديمقراطية في التدبير

ان الأراضي اليونانية هي الأخرى عرفت نظام ما يصطلح عليه بنظام المدينة، حيث كانت تضم جزءا كبيرا من أراضي حوض البحر الأبيض المتوسط، سادت في مجملها القوانين اليونانية بحيث صنف أرسطو Aristotle نظام الحكم بحكم الصفوة، الذي جعل منه تدبيرا إجرائيا يقود إلى نظام المدنية الذي يمتاز بعدة خصائص جعلتها قادرة على ممارسة الديمقراطية المباشرة، وبما أن تعداد الشعب في أثينا قليلا بالمقارنة مع باقي الحضارات انداك، فقد كان قادرا على تدبير شؤونه، بحيث كانت الحكومة في أثينا تعتمد على عشرة قادة يقومون بتسيير الشؤون السياسية و الحربية، بالموازاة مع مجلس الشيوخ الذي يمثل القبائل العشرة التي تتكون منها مدينة اثينا.([[29]](#footnote-29))

أما في العصور الوسطى الحديثة فتعود الملامح الاولى للديمقراطية بالثورة البريطانية سنة 1668، التي تلتها ثورات عديدة في مختلف بقاع العالم تنادي بتفعيل الديمقراطية لاسيما الثورة الفرنسية سنة 1789، والثورة الامريكية سنة 1775 – 1783، التي تأثرت بشكل كبير بتصورات الفلاسفة والمفكرين، والتي بنيت على الحقوق الطبيعية التي سادت غرب أوروبا خلال القرنين الثامن عشر للميلاد، وقد اعتمد هذا المذهب على قضيتين أساسيتين([[30]](#footnote-30)):

* **القضية الأولى:** تتمحور حول فكرة أن الناس كانوا يعيشون حالة من التعايش الطبيعي الذي يرتكز على تكوين المجتمع السياسي، والذي يضمن لهم بعض الحقوق منها حق التملك والحرية في التنقل و التجارة الحرة.
* **القضية الثانية:** تتعلق بالعقد الاجتماعي الذي فرض على مكونات المجتمع الاتفاق فيما بينهم على إبرام عقد يجعلونه مؤطرا لحياتهم اليومية، يتنازلون بموجبه عن بعض حرياتهم و حقوقهم لصالح السلطة الحاكمة

لقد انتقلت هذه الأفكار بشكل تدريجي إلى الفلاسفة الفرنسيين، بحيث تمخضت عنها الشرارة التي اندلعت من خلالها الثورة الفرنسية سنة 1789، ونتيجة لهاته الأحداث ظهر مذهبان آخران: تجلى المذهب الحر أولاهما حيث دفع Montesquieu في كتابه روح القوانين، إلى الدعوة بمبدأ فصل السلطات كوسيلة للحد من تعسف السلطة واستبدادها وضمانها للحريات الفردية، " أما المذهب الثاني فهو المذهب الدي نادى بالديمقراطية، فقد دعمه جون جاك روسو jean Jacques Rousseau في كتابه "العقد "الاجتماعي" الذي جعل خلاله الفرد يتنازل عن حقوقه الشخصية([[31]](#footnote-31)).لصالح الجماعة

بناء على ما تقدم فإن عملية الانتقال الديمقراطي التي نحاول فحصها، تعتبر شكلاً من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس فكرة أن الشعب مصدر السلطات، وعلى أساس أن النظام السياسي يجب أن يعمل بحيث يعبِّر عن الإرادة العامة، ويكفل العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار، فالديمقراطية تعد، وسيلة وليست هدفاً مستقلاً، وإنما هي آلية مساهمة في صنع القرار، ونظاماً يكفل تعبير القرار عن الإرادة العامة. وبالتالي فكل نظام سياسي هو صورة لمادة اجتماعية، بمعنى أنه تجسيد لنسق اجتماعي تجتمع فيه عوامل ثقافية، اجتماعية وسياسية، تاريخية وبيئية طبيعية، وتتصارع فيما بينها لتوجيه استمراريته.([[32]](#footnote-32))

* **المحور الثالث: آليات تفعيل الانتقال الديمقراطي بين الثابت والمتغير**

إن قياس تفعيل الديمقراطية في الدول، يعبر قياسا مستمرا لمدى المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار المتعلق بمصيرهم في نهاية الأمر، ولوجود ومأسسة الوسائل والسبل التي تتيح هذه المشاركة، إضافة إلى تمكينهم من استخدامها، ويمكن قياس ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات من بينها الآليات المتاحة للمشاركة في صنع القرار، وتعديله والاعتراض عليه، وبتعبير أدق قياس القناعة السائدة لدى المواطنين عن الإجراءات المتخذة في السياسات العامة وغيرها، ما يعكس مشاركتهم في صنع القرار من جهة، ومدى جوهرية تطبيق القرار تمشياً مع النيات الموجودة لدى اتخاذه من جهة أخرى، ومدى المشاركة في صنع القرار والتأثير فيه، ومدى التشجيع على المشاركة، وعلى استخدام آليات هذه المشاركة، مع ضمان العواقب المترتبة على المشاركة الحرة، زيادة الى قياس مأسسة ما ورد سابقاً من آليات و تطبيقات وممارسات أخرى عامة، ومدى استدامتها بالإضافة الى قدرة المجتمع على تحمل أعبائها.([[33]](#footnote-33))،

 وعليه فإن الديمقراطية كمفهوم انتقالي لم يأخذ بعد ملامح نظامية واضحة، كونه متغير يأخذ من مذاهب متعددة منها المذهبين الليبرالي والماركسي لاسيما بعض خصائصهما، ويقد يرفض البعض الآخر بما يتفق مع ظروف ومشكلات تلك الشعوب، و بالتالي يرفض بشكل عام المنطق التجزيئي والصراعي الذي ينطوي عليهما المفهوم الليبرالي والماركسي، هذا ما يجعله يعارض فكرة الفردية والمنافسة الحرة التي هي جوهر المذهب الليبرالي، كما يرفض أيضًا فكرة التقسيم والصراع الطبقي الماركسية، ولكن يؤكد على قضية الوحدة والتماسك بما يعكس الظروف الخاصة لتلك المجتمعات النامية التي لاتزال تسعى لخلق الولاء القومي وبناء الدولة.

إن فكرة قياس أليات تفعيل الإصلاحات سواء الاجتماعية أو السياسية قديمة قدم الإنسانية، إذ أننا نجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو الكثير من الأفكار التي تعد مقاييس الاصلاح مثل سيادة العدالة واحترام القوانين وتنظيم المجتمع والدولة ونسب الاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها

هذا، ويمكن القول إن فكرة تبني أليات تفعيل الإصلاح السياسي كانت الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة والقادة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيسياً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين في العصور الوسطى أبرزهم كارل ماركس Karl Marx في القرن العشرين، كما نجد أن نيكولا ماكيفيل Nicolas Machiavel في كتابه الشهير «الأمير» قد تطرق الى أهمية الإصلاح وبنفس الوقت صعوبة وخطورة خلق واقع جديد، و هو نفس التوجه الذي تتخبط فيه حركة الإصلاح عبر العالم التي لم تتوقف وإن تعثرت أحياناً.([[34]](#footnote-34))

إن عملية تفعيل مقومات الانتقال الديمقراطي لا تحدث من فراغ ولا تنطلق لمجرد الرغبة في التغيير، إذ لابد من وجود بيئة مناسبة أو ظروف موضوعية تدفع باتجاه نحو مبادئ الديمقراطية، وذلك لتجنب الآثار السلبية المترتبة على بقاء الوضع على ما هو عليه، من خمول وجمود ولاستعراض هذه الظروف، تم الكيفية التي تتم فيها عملية الانتقال الديمقراطي، وحجم أو درجة الإصلاح المطلوب، فإنه لا بد من الإشارة إلى الوقائع التالية([[35]](#footnote-35)):

1. **الإصلاح عادة ما يتم في ظروف الأزمة The Context of Crisis**، فنقطة الانطلاق هي الأزمة سواء السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية التي تمثل خطراً أو تحدياً للنظام السياسي القائم، وبالتالي تلح الضرورة الى التصدي لهذه الأزمة باتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية، وقد تكون الأزمة خارجية تهدد الأمن والاستقرار أو كيان الدول، فالخطر الخارجي هو الذي دفع بالقادة العثمانيين إلى إجراء إصلاحات عسكرية، وذلك للدفاع عن سيادة وأمن الإمبراطورية في وجه التهديدات والأطماع الخارجية للدولة الأوروبية، وقد تكون الأزمة ناتجة عن عوامل داخلية مثل تردي الأوضاع الاقتصادية أو عدم الاستقرار السياسي أو فقدان الشرعية في نظام الحكم، أو هذه العوامل مجتمعة بحيث يكون الإصلاح هو الاستجابة العقلانية لمواجهة هذه الظروف الصعبة.

ارتباطا بهذا السياق، و لتقريب الفهم أكثر يمكن اعتبار سياسة الإصلاح أو إعادة البناء التي تبناها الزعيم السابق للاتحاد السوفيتي ميخائيل غورباشوف Mikhail Sergeyevich Gorbachev الرامية إلى التحول نحو اقتصاد السوق وإنهاء حكم الحزب الواحد، مثالا على تبني الإصلاح لمواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة في نظام ما كيفما كان، فالأزمة هي لحظة تاريخية حاسمة لا تقبل التوفيق أو التلفيق أو الإبطاء من أجل التقدم والازدهار وتلافي المصاعب والأخطار الناجمة عن عدم الإمساك بتلك اللحظة واستثمارها.

1. **دعاة الإصلاح عادة ما يستندون في دعواتهم الإصلاحية إلى عقيدة فكرية أو إيديولوجية تساعدهم في تبرير الأفكار الإصلاحية والدفاع عنها:** فالدعوة الإصلاحية الني نادى بها الجيل الأول من القوميين العرب من أمثال: "الكواكبي واليازجي ورشيد رضا ورفاعة الطهطاوي" وغيرهم كانت نابعة من تأثرهم بالأفكار الغربية ولاسيما فكرة القومية"Nationalism" والإصلاحات الاقتصادية التي تبناها الزعيم الراحل "جمال عبد الناصر" كانت نتاج تأثره بالعقيدة الاشتراكية، فالخطاب الإصلاحي المستند إلى عقيدة أيدلوجية يتميز بوضوح الرؤية وقوة الحجة عند المبادرة أو المشاركة أو حتى عند النقاش، و بالتالي فالعلمانية والديمقراطية والعقلانية والمواطنة هي جميعاً إيديولوجيات يمكن لقادة الإصلاح الاستناد عليها في دفاعهم أو تبريرهم لتوجهاتهم الإصلاحية وإقناع الجماهير بضرورتها.([[36]](#footnote-36))، إلا أنه ليس من الضروري أن تكون كافة الدعوات الإصلاحية نتاج عقائد سياسية، بل إن بعض قادة الإصلاح قد يتبنون أفكاراً إصلاحية تتناقض وعقائدهم السياسية، فعلى سبيل المثال تبنت رئيسة وزراء بريطانيا السابقة Margaret Hilda Thatcher برنامجاً اقتصادياً إصلاحياً نادى ببيع القطاع العام إلى القطاع الخاص بالرغم من عضويتها في التيار المحافظ.
2. **الإصلاح الذي يأتي بمبادرة من القائد ومن هم حوله "النخبة الحاكمة" لابد أن يدفع نحو توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وخلق عناصر وفئات تتفاعل من عملية الإصلاح حتى يكتب له النجاح والاستمرارية:** بمعنى خلق جبهة تقتنع بالاصلاح، فكلما اتسعت قاعدة المشاركة في عملية الإصلاح كلما زادت شرعية الإصلاحات، فالإصلاح الذي يتم من أجل حريات الناس ومصالحهم ومن اجل مستقبلهم، لا شك أنه سوف يدفعهم إلى التمسك به وحمايته من الذين يحاولون عرقلته أو الإساءة إليه، وبخلاف ذلك فإنه تبقى الإصلاحات جزئية وغير مؤثرة يسهل التراجع عنها، وذلك لغياب الجماهير التي يمكن أن تدافع عن هذه الإصلاحات وتتمسك بيها.

بناء على ما سبق يتمحور أليات الانتقال الديمقراطي حول اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتدرجة من داخل النظام وتبني آليات نابعة من القاعدة المجتمعية لإعادة بناءه وتشكيله، ومنه فأليات الإصلاح السياسي تعمل على الزيادة من فاعلية النظام من خلال مؤسسات تفتح المجال أمام حماية حقوق وحريات الأفراد وتفعيل آليات الرقابة والمشاركة([[37]](#footnote-37))، فإذا كان الإصلاح السياسي يسعى إلى إعادة تشكيل النظام ليتلاءم مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية فإن الانتقال الديمقراطي يعتبر مرحلة من مراحل الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، ومن ثم ترسيخ التنمية السياسية التي تسعى إلى ترشيد بناء السلطة وتدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي

 ان العديد من دراسات تنمية السياسية تربط ببناء الديمقراطية، لأنها تسهم في عملية بناء المؤسسات الديمقراطية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني من خلال فتح المجال أمام المواطنين للمشاركة السياسية وحماية حقوقهم وحرياتهم، وإيجاد قنوات شرعية للمشاركة في عملية اتخاذ القرار، وبالتال فالتعددية السياسية تعتبر وسيلة وأداة لتنظيم الحياة العامة والإصلاح السياسي، كما ترسخ مبدأ احترام التنوع الفكري والسياسي، بالإضافة الى اعتبارها شرطا لأي ممارسة ديمقراطية، بحيث تشارك مختلف القوى داخل المجتمع في كافة أنشطته، وتحتوي التعددية السياسية على التعددية الحزبية والنقابية كشريك في العملية الديمقراطية([[38]](#footnote-38))، هاته العلاقة بين التعددية السياسية والديمقراطية تعتبر بمثابة العلاقة الوطيدة بشكل مترابط و متراص، فالتعددية السياسية تتيح الفرصة أمام ممارسة مبدأ التداول على السلطة والتناوب على الحكم وبذلك تساهم في تكريس الديمقراطية، غير أن وجود تعددية سياسية لا يعني بالضرورة وجود انتقال ديمقراطي حقيقي، حيث يمكن أن تستخدمه كواجهة شكلية فقط. وبالتالي فالانتقال الديمقراطي يعتبر شرطا أساسيا للوصول إلى الديمقراطية الحقيقية.

* **المحور الرابع: دور الفاعلون في ضمان التفعيل السليم للانتقال الديمقراطي**

أن اكتمال عملية الانتقال الديمقراطي رهين بدور الفاعلون في ضمان التفعيل السليم للانتقال، بحيث يدفع نحو التوافق بين مختلف الفاعلين السياسيين على إصدار دستور جديد وتشكيل الحكومة بواسطة انتخابات عامة تكون نزيهة و حرة، بالإضافة إلى دلك يجب على الحكومة ان تتوفر على القدرة والصلاحيات الكاملة لممارسة السلطة وإقرار سياسات جديدة تعكس في مضمونها حالة الانتقال إلى الديمقراطية، ونظرا لأن عملية الانتقال الديمقراطي هي عملية معقدة بطبيعتها، تتداخل في تفعيلها عوامل عديدة، منها ما هو داخلي وآخر خارجي، تكون فيه مصحوبة بمرحلة جديدة تتمثل في ترسيخ الديمقراطية، كما أن مرحلة الانتقال قد تفضي إلى ظهور أنظمة سياسية هجينة، تجمع بين بعض عناصر النظم غير الديمقراطية وبعض ملامح وعناصر الديمقراطية، و بالتالي فالأنظمة التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية تنتشر على خط متصل، يقع على طرفه الأول النظام غير الديمقراطي في صورته النموذجية، سواء أكان شموليا أو سلطويا مغلقا، ويقع على طرفه الآخر النظام الديمقراطي في نمطه المثالي.

دور الفاعلون يبقى أساسي في تفعيل عملية للانتقال الديمقراطي من خلال توفير المناخ السياسي الذي يعزز سبل إلى الانتقال نحو الدمقرطة، وأن كانت تختلف من حالة إلى أخرى، بحيث أن ما يمكن اعتباره دافعا لقيام هاته الحالة نجده يتناقض مع حالة أخرى بحسب توفر الإدارة السياسية و تحديد الأهداف من وراء هذا التغيير، بالإضافة الى طبيعة النسق السياسي و مدى قابليته للانتقال في سياق اقتصادي و اجتماعي و ثقافي غير مستقر، ومن هنا تأتى أهمية دراسة حالات الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن([[39]](#footnote-39))، ومن ثم، فإنه لا يمكن تفسير الانتقال الديمقراطي بعامل أو بسبب واحد، على اعتبار أن تداخل العوامل، التي بعضها داخلي والآخر خارجي، أو العوامل البنيوية الموضوعية التي منها ما هو اقتصادي أو اجتماعي، و التي تشكل بيئة الانتقال إلى الديمقراطية، ومنها تفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام عن مواجهتها بفاعلية، زيادة لتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة الازمات وتداعياتها انهيار اقتصادي وغيره. تجعل النظام عاجزا عن مواجهة هذه الأزمات وبالتالي يجد نفسه فاقدا للشرعية حيث تتصاعد ضده أصوات المعارضة مطالبة بالإصلاح، وهنا قد تلجأ النخبة السياسية إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي لكسب المعارضة في صفها من عدمه، مما يمهد إلى قيام ثورة أو انتفاضة شعبية تطالب بتغيير النظام التسلطي وترسيخ لمرحلة جديدة من الانتقال الديمقراطي([[40]](#footnote-40)).

هذا، و تبقى العوامل الخارجية لها تأثير في عملية التفعيل فقد تساهم بدرجات متفاوتة في الدفع بعمليات الانتقال الديمقراطي، فبروز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى دعم بشكل كبير عمليات الانتقال الديمقراطي، سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل انتقال، أو تقديم الدعم للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أو حتى من خلال ممارسة الضغوط السياسية، وفرض العقوبات على النظم التسلطية، كما أن هناك عوامل خارجية أخرى أثرت بدرجات متفاوتة في ترسيخ الانتقال الديمقراطي، حيث أن تنامي دور مؤسسات التمويل الدولية منها صندوق النقد والبنك الدوليين ساهمتا في دعم سياسات التحرير الاقتصادي والسياسي والتحول الديمقراطي في بلدان القارات الثلاث وشرق ووسط أوروبا، بالإضافة إلى تمدد دور المجتمع المدني العالمي متمثلا في المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، كان له دوره في نشر الديمقراطية على الصعيد العالمي([[41]](#footnote-41))، لكن هناك نقطتان هامتان لابد من الإشارة إليهما بخصوص دور العوامل الخارجية في دعم الانتقال الديمقراطي تتمثلان فيما يلي([[42]](#footnote-42)):

* **النقطة الأولى:** تتجسد في مدى تأثير هاته العوامل في عملية الانتقال الديمقراطي التي تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف استراتيجيات الفاعلين الدوليين، وكذا طبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان.
* **النقطة الثانية:** متمثلة في فكرة أن بعض العوامل الخارجية لعبت دوراً هاماً في دعم وترسيخ النظم التسلطية وليس دعم الانتقال الديمقراطي، فقد أكدت دراسات عديدة على أن العوامل الخارجية لا تؤتى تأثيراتها الإيجابية بهذا الخصوص، أو تكون تأثيراتها محدودة في حال عدم وجود قوى وعوامل داخلية محركة للانتقال الديمقراطي، مما يعنى أن الأصل في عملية الانتقال هو العوامل الداخلية أما العوامل الخارجية فإن دورها يكون مسانداً لعملية التفعيل فقط.

إن الانتقال الديمقراطي يتخذ مجموعة من الأشكال والإجراءات التي تعرف بأنماط التحولات الديمقراطية ويندرج ضمنها الانتقال من الأعلى عبر مبادرة النخبة الحاكمة ، تم نمط التحول من أسفل من خلال دور المعارضة في تقويض دعائم النظام السياسي بالإضافة الى النمط التفاوضي الذي يجمع المعارضة بالنخب الحاكمة، وبالنسبة للاتجاهات النظرية التي درست الانتقال الديمقراطي، يمكننا أن نتحدث عن ثلاث مقاربات رئيسية وهي: مقاربة التحديث، والمقاربة البنيوية، والمقاربة الانتقالية، فكل مدرسة حاولت تفسير الانتقال الديمقراطي بناء على مجموعة من المؤشرات التي تختلف حسب كل نسق سواء كان سياسيا أو اقتصاديا او اجتماعيا([[43]](#footnote-43)) .

تركز معظم الدراسات والأبحاث الجامعية التي تهتم بعملية الانتقال الديمقراطي واستمرارها على أن تفعيلها قد لا يرتبط تحقيق التماسك الديمقراطي، وأن هناك مجموعة من الشروط التي لابد أن تتوفر لنجاح واستمرار عملية الانتقال الديمقراطي وصولاً لاستكمال النظام الديمقراطي بشكل تدريجي مستمر، إذ يشير البعض إلى وجود قواعد عدة تنظم اللعبة السياسية خلال عملية الانتقال الديمقراطي، وتمثل في الوقت نفسه قواعد لضمان عدم الارتداد عن العملية الديمقراطية، وهناك عدة مؤشرات تمكن من رصد وتحليل الانتقال الديمقراطي كونها مؤشرات تتمتع بالشمول لما تتضمنه من مؤشرات فرعية أخرى، ومن بين هذه المؤشرات([[44]](#footnote-44)):

1. **الفصل بين السلطات:** حيث تستوجب الديمقراطية عدم الجمع بين السلطات في قبضة فرد أو هيئة واحدة، وعلى الدستور أن يكفل الفصل بين السلطات، ولتحقيق ذلك على الحكومات أن تبين اختصاصات كل مؤسسة من المؤسسات المناط بها أداء سلطة من سلطات الدولة
2. **حرية ونزاهة العملية الانتخابية:** تعتبر العملية الانتخابية مهمة في العملية الديمقراطية وذلك لكونها مرتبطة بعناصر أخرى تعني بالانتقال السلمي لها، فنظام الانتخابات ليس نظاماً قائماً بذاته، إنما يتضمن عناصر أخرى تدعمه وتضمن له التنفيذ بشكل يتسم بالحياد والشفافية وإرضاء جميع التيارات المتصارعة على الساحة السياسية المؤيدة منها والمعارضة.
3. **حرية الرأي والصحافة:** تحدّث العديد من الباحثين والسياسيين عن الحريات بشكل عام، لكن تبقى حرية الصحافة وحرية الرأي هي الأهم بمعناهما الواسع، بمعنى حرية الوصول إلى المعلومات وحرية إبداء الرأي وحرية تبادل المعلومات والآراء.
4. **سيادة دولة الحق والقانون:** و القصد أن تتوفر مجموعة من القواعد التي تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع يلتزم بها الحكام والمحكومين. وهو ما يعني قيام الدولة على نظام قانوني يتصف بالعمومية، وذلك النظام من شأنه تنظيم علاقات المجتمع، حيث يتم الالتزام والقبول بالقواعد القانونية من قبل الحاكمين والمحكومين على حد سواء دونما تمييز.
5. **الوعي الديمقراطي (الثقافة السياسية):** نجد أن الوعي الديمقراطي أو الثقافة السياسية الديمقراطية هي من أهم الشروط اللازمة لترسيخ الديمقراطية، بحيث يكون لدى المواطنين وعيا كاملا بحقوقهم وواجباتهم تجاه دولتهم، و هو ما جعل علماء السياسة يشددون على أهمية التوجهات الثقافية من أجل تطوير الديمقراطية وصونها، كما تبين أن عناصر الثقافة السياسية يمكن أن تساعد في التغلب على المعضلات الأساسية للديمقراطية، مثل معضلة إيجاد توازن بين الصراع من جهة، والإجماع من جهة ثانية.

بناء على ما تقدم يمكن القول أنه ومع تعدد المؤشرات و تقاطعها في مجال الديمقراطية التي يمكن الاستناد عليها لرصد وجود الانتقال الديمقراطي في بلد ما، بأنه لا مناص من وجود المؤشرات السابق ذكرها، فالعملية الانتخابية مثلاً لا يمكن تصورها بالمعنى السالف الذكر بدون وجود احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين، كما أنها تتضمن مبدأ المشاركة السياسية، بمعنى أن القرار السياسي يكون محصلة أفكار ومناقشات الفئات المشاركة في العملية السياسية، كما أن حرية الإعلام والصحافة تتضمن وجود نوع من الرقابة والشفافية بجانب توفير قنوات الاتصال والتغذية الاسترجاعية بين الشعب والسلطة. أما سيادة القانون فهي الضمانة الأساسية لحقوق الأفراد وحرياتهم في مواجهة تعسف السلطة وكفالة المساواة بين المحكومين بغض النظر عن سلطتهم ونفوذهم لما تشمله تلك القوانين من أحكام عامة مجردة، فهو بصفة عامة الأداة التي تحقق الانضباط والاستقرار داخل المجتمع وبدون سيادة القانون لا يمكن قيام الديمقراطية وإن اجتمعت العناصر الأخرى، في العملية السياسية سيساعد على عدم تحويل مسار هذه العملية لخدمة أهداف فئة وغايات محددة، فضلاً عن أن الوعي الديمقراطي يعد هو الضمانة الرئيسية لنجاح تفعيل العملية الديمقراطية ككل.

* **المراجع المعتمدة:**

 **أحمد ايمان ، قراءات نظرية: "شروط نجاح التحول الديمقراطية" الجزء الخامس المركز المصري للأبحاث نشر بتاريخ 27 مارس 2016**

**باعور مصطفى التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009**

**بلقيس أحمد منصور "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مكتبة مدبولي اليمن" 2004 طبعة أولى**

**ثابت سعيدي الهام، "تقرير بحث جامعي حول التحول الديمقراطي في المغرب العربي"، الطبعة الاولى، قسم العلوم السياسية كلية العلوم السياسية الجزائر**

**الجابري عابد محمد " الديمقراطية وحقوق الانسان" ط.1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991**

**حميد رشيد عبد الوهاب " التحول الديمقراطي في العراق" ؛ بيروت مركز الدراسات الوهدة العربية، 8 ، 2001**

**سعد أبو عامود محمد "الرأي العام والتحول الديمقراطي"، مطبعة الإسكندرية: دار الفكر الجامعي مصر، 2010، الطبعة 4**

**سورنسن، غيورغ "الديمقراطية و التحول الديمقراطي"، السيرورات و المأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات ط الأولى بيروت 2015**

**عاصي جوفي، "نظريات الانتقال إلى الديمقراطية-إعادة نظر في براديغم التحول"، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، 2006، طبعة أولى**

**العساف محمد "الديمقراطية في الفكر العربي المعاصر"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2013**

**الغزالي أسامة حرب، "السلطة السياسية والأمن الداخلي في الدولة الفلسطينية"، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1991**

**غليون برهان "دراسة نقدية حو ل الخيار الديمقراطي" بيروت: دراسات الوحدة العربية، 1994**

**الغنوشي راشد، "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام"، مركز الجزيرة للدراسات بشراكة مع الدار العربية للعلوم. 2012 طبعة اولى**

**كريش نبيل"دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العرق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه عير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج الخدر، بقتة: 2008**

**محف مهدي "اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث"، لمؤسسات الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1990**

**المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"مؤلف جماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط الأولى 2000**

**المعجم الوسيط . الجزء الأول، باب إ، القاهرة: مطبعة مصر 2016**

**المنتدي الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدما04-05 يونيو ,2011 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

**نايف حاج سليمان" الاستقرار السياسي ومؤشراته "الحوار المتدين، مواضيع وأبحاث سياسية، العدد 2592**

**نصر مهنا محمد في" النظم الدستورية والسياسية" دراسة تطبيقية مكتبة الإسكندرية دار النشر الجامعية مصر 2005، طبعة أولى**

**هلال علي "الديمقراطية وهموم الإنسان المعاصر"، مركز دراسات الوحدة العربية، دار النشر بيروت 2003**

**هنتجتون صموئيل، الموجة الثالثة، "التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" ترجمة عبد الوهاب علوب، الطبعة الأولى مركز ابن خلدون للدراسات 1993**

**Carothers, Thomas. Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve. Washington, D. C. Carnegie Endowment for International Peace, 1999**

**Cheibub, Antonio (Jose) and Fernando (Limongi). Democracy and Development : Political Institutions and Well-Being in the World. Cambridge: Cambridge University Press, 2000**

**Di Palma Giuseppe " To craft Democracie: An Essay on Democratic transtions " Berkeley univ. Of California press, 1995**

**G.P. Gooch, English Democratic ideas in the Seventeenth Century, 2014**

**JOHN W Democracy Without Democrats?: The Renewal of Politics in the Muslim World . I.b Tauris Publisher London NewYork 2001**

**Robert Dahl. Democracy and its Critics.New Haven, chaps,3 1990**

**Samuel Huntington traduit par  Française Burgess Troisième vague les Démocratisations de la fin du 11 siècle 1996,57 .**

1. **() ابو عامود (محمد سعد) "محددات مستقبل الاصلاح السياسي في الدول العربية " بحث مقدم الى مؤتمر: قضية الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة: ما بين 3و4 ماي 2004، مركز دراسات وبحوث الدول النامية-دامعة القاهرة، ص4**  [↑](#footnote-ref-1)
2. **() ثناء (عبد الله) " آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي  " بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 2008 ط 1 ص 69** [↑](#footnote-ref-2)
3. **() الديمقراطية والتجديد في العالم العربي، اليونسكو تواكب عمليات التحول الديمقراطي" وثيقة أعدت في إطار التحضير لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى الذي نظمته اليونسكو " 21 يونيو 2011 ص 8** [↑](#footnote-ref-3)
4. **() الانتقال الديمقراطي: يدل لفظ الانتقال على التغير أو النقل، و تقابل كلمة الانتقال في اللغتين الفرنسية و الإنجليزية حيث تعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين، أما Transition و هي كلمة تدل على مرحلة أو مكان آخر، وقد ساعد علم الاجتماع في تفكيك مفهوم الانتقال بحيث يعرفه الباحثون على انه كل تحول يحدث في الأنظمة الاجتماعية سواء ذلك كان في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية معينةّ، إذ نجد أن النظام السياسي يخضع لعمليات تغيير مستمرة و قد ارتبطت هذه التحولات بمفهوم التغيير السياسي كما يقال في اللغة العربية حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى مكان آخر ، أو غيره من حال إلى حال و عن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره ، و تحول فلانا بالنصيحة أو الوصية و الموعظة بمعنى توخي الحال التي ينشط فيها لقبول ذلك منه، انظر المعجم الوسيط . الجزء الأول، باب إ، القاهرة: مطبعة مصر 2016 ص 90** [↑](#footnote-ref-4)
5. **() نايف حاج سليمان" الاستقرار السياسي ومؤشراته "الحوار المتدين، مواضيع وأبحاث سياسية، العدد 2592 ص 12**  [↑](#footnote-ref-5)
6. **() غليون برهان "دراسة نقدية حو ل الخيار الديمقراطي" بيروت: دراسات الوحدة العربية، 1994، ط 2 ص 35و36** [↑](#footnote-ref-6)
7. **() بلقيس أحمد منصور "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مكتبة مدبولي اليمن" 2004 طبعة أولى ص 31** [↑](#footnote-ref-7)
8. **() Samuel Huntington traduit par : Française Burgess ,Troisième vague : les Démocratisations de la fin du 11 siècle 1996, p57** . [↑](#footnote-ref-8)
9. **()الجابري عابد محمد " الديمقراطية وحقوق الانسان" ط.1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص 68** [↑](#footnote-ref-9)
10. **() باعور مصطفى، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية" – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009، ص 31. 36** [↑](#footnote-ref-10)
11. **() بدأ الاهتمام بالتنمية السياسية كموضوع للدراسات في العلوم السياسية في بداية القرن العشرين عقب الحرب العالمية الثانية، وقد اختلف الباحثون في إعطاء تعريفها فهناك من نظر إليها على أنحا " التحديث السياسي" باعتبارها هي المحصلة السياسية لعمليات التحديث السوسيو – اقتصادي، أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات أ، أما عالم السياسية الأمريكي سامؤيل هانتجتون فعرف "التنمية السياسية هي إشباع الطابع المؤسسي على التنظيمات السياسية أنظر بتفصيل الموجات الثلاثة لعملية التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، أنظر صموئيل هنتجتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين.**  [↑](#footnote-ref-11)
12. **() العساف محمد "الديمقراطية في الفكر العربي المعاصر"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2013 ص 56** [↑](#footnote-ref-12)
13. **()الغزالي أسامة حرب، "السلطة السياسية والأمن الداخلي في الدولة الفلسطينية"، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1991، ص 49** [↑](#footnote-ref-13)
14. **()هنتجتون صموئيل، الموجة الثالثة، "التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" ترجمة عبد الوهاب علوب، الطبعة الأولى مركز ابن خلدون للدراسات 1993ص 56** [↑](#footnote-ref-14)
15. **()عاصي جوفي، "نظريات الانتقال إلى الديمقراطية-إعادة نظر في براديغم التحول"، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، 2006، طبعة أولى ص 30.** [↑](#footnote-ref-15)
16. **() كريش نبيل"دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العرق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه عير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج الخدر، بقتة: 2008 ص 36** [↑](#footnote-ref-16)
17. **() كريش نبيل" دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العرق وأبعاده الداخلية والخارجية"، مرجع سابق، ص 60** [↑](#footnote-ref-17)
18. **() نصر مهنا محمد في" النظم الدستورية والسياسية" دراسة تطبيقية مكتبة الإسكندرية دار النشر الجامعية مصر 2005،طبعة أولى ص** **121** [↑](#footnote-ref-18)
19. **() المنتدي الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدما04-05 يونيو ,2011 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص 19** [↑](#footnote-ref-19)
20. **() نصر مهنا محمد، في" النظم الدستورية والسياسية" دراسة تطبيقية مرجع سابق ص 96** [↑](#footnote-ref-20)
21. **() حميد رشيد عبد الوهاب " التحول الديمقراطي في العراق" ؛ بيروت مركز الدراسات الوهدة العربية، 8 ، 2001 ص 131** [↑](#footnote-ref-21)
22. **() هلال علي "الديمقراطية وهموم الإنسان المعاصر"، مركز دراسات الوحدة العربية، دار النشر بيروت 2003 ص 56** [↑](#footnote-ref-22)
23. **() G.P. Gooch, English Democratic ideas in the Seventeenth Century, 2014 p 17**  [↑](#footnote-ref-23)
24. **() Robert Dahl. Democracy and its Critics.New Haven, chaps,3 1990p 28** [↑](#footnote-ref-24)
25. **() هنتجتون صموئيل، الموجة الثالثة، "التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" م س. ص 69** [↑](#footnote-ref-25)
26. **() الديمقراطية: مصطلح ديمقراطية مشتق من المصطلح الإغريقي باللاتينية: dēmokratía و يعنى "حكم الشعب" لنفسه، هو مصطلح قد تمت صاغته من شقين ( ديموس ) "الشعب" و ( كراتوس ) "السلطة" أو " الحكم " في القرن الخامس قبل الميلاد للدلالة على النظم السياسية الموجودة آنذاك في ولايات المدن اليونانية، وخاصة أثينا؛ والمصطلح مناقض لـ (أرستقراطية) وتعنى "حكم النخبة ". بينما يتناقض هذين التعريفين نظرياً، لكن الاختلاف بينهما قد طمس تاريخياً فالنظام السياسي في أثينا القديمة، على سبيل المثال ، منح حق ممارسة الديمقراطية لفئة النخبة من الرجال الأحرار واستُبعد العبيد والنساء من المشاركة السياسية، و تعد هي شكل من أشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة، إما مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين - في اقتراح، وتطوير، واستحداث القوانين. كما تشمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير المصير السياسي. ويطلق مصطلح الديمقراطية أحيانا على المعنى الضيق لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطيةٍ، أو بمعنى أوسع لوصف ثقافة مجتمع. والديمقراطيّة بهذا المعنَى الأوسع هي نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ويشير إلى ثقافةٍ سياسيّة وأخلاقية معيّنة تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلميا أنظر:**

**JOHN WATERBURY Democracy Without Democrats?: The Renewal of Politics in the Muslim World . I.b Tauris Publisher London NewYork 2001 p 23** [↑](#footnote-ref-26)
27. **() الغنوشي راشد، "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام"، مركز الجزيرة للدراسات بشراكة مع الدار العربية للعلوم. 2012 طبعة اولى ص 41** [↑](#footnote-ref-27)
28. **() "المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"مؤلف جماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط الأولى 2000 ص 69** [↑](#footnote-ref-28)
29. **() "المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"، مؤلف جماعي، مركز دراسات الوحدة العربية م س. ص 72** [↑](#footnote-ref-29)
30. **() نصر مهنا (محمد) ، في "النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية" م س. ص 91** [↑](#footnote-ref-30)
31. **() محف مهدي "اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث"، لمؤسسات الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1990 ص101** [↑](#footnote-ref-31)
32. **() سعد أبو عامود محمد "الرأي العام والتحول الديمقراطي"، مطبعة الإسكندرية: دار الفكر الجامعي مصر، 2010، الطبعة 4 ص 143.**  [↑](#footnote-ref-32)
33. **()سعد أبو عامود محمد "الرأي العام والتحول الديمقراطي"، م س، ص 55** [↑](#footnote-ref-33)
34. **() سعد أبو عامود محمد "الرأي العام والتحول الديمقراطي" مرجع سابق ص 39** [↑](#footnote-ref-34)
35. **() سورنسن، غيورغ "الديمقراطية و التحول الديمقراطي"، السيرورات و المأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث**

 **و دراسات السياسات ط الأولى بيروت 2015 ص 25** [↑](#footnote-ref-35)
36. **() نصر مهنا محمد" في النظم الدستورية والسياسية" دراسة تطبيقية م س. ص 68.67** [↑](#footnote-ref-36)
37. **() ثابت سعيدي الهام، "تقرير بحث جامعي حول التحول الديمقراطي في المغرب العربي"، الطبعة الاولى، قسم العلوم السياسية كلية العلوم السياسية الجزائر بدون سنة النشر ص 16** [↑](#footnote-ref-37)
38. **() Cheibub, Antonio (Jose) and Fernando (Limongi). Democracy and Development : Political Institutions and Well-Being in the World. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.p 142** [↑](#footnote-ref-38)
39. **() حميد رشيد عبد الوهاب، "التحول الديمقراطي في العراق" ؛ بيروت مركز الدراسات الوهدة العربية مرجع سابق ص 87** [↑](#footnote-ref-39)
40. **() العساف، محمد"الديمقراطية في الفكر العربي المعاصر"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. م س ص 58** [↑](#footnote-ref-40)
41. **() ثابت سعيدي الهام ، "تقرير بحث جامعي حول التحول الديمقراطي في المغرب العربي"، م س ص61**  [↑](#footnote-ref-41)
42. **() Carothers, Thomas. Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve. Washington, D. C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999. P 102 . 103** [↑](#footnote-ref-42)
43. **() Di Palma Giuseppe " To craft Democracie: An Essay on Democratic transtions " Berkeley univ. Of California press, 1995, p.70** [↑](#footnote-ref-43)
44. **أحمد ايمان ، قراءات نظرية: "شروط نجاح التحول الديمقراطية" الجزء الخامس المركز المصري للأبحاث نشر بتاريخ 27 مارس 2016()**

 **عبر الرابط التالي:** [**https://eipss-eg.org**](https://eipss-eg.org) [↑](#footnote-ref-44)